Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

The Development Of Libyan-British Political Relations During The Royal Era (1951-1969 Ad)

Momin Ali Taher

Assist Lect./PhD student / Department of History / College of Arts / Salahaddin University

Kamaran Muhammad Haji

Assist Prof/Department of History / College of Arts / Salahaddin University

Article information

Article history:
Received October 29. 2022
Reviewer December 05. 2022
Accepted December 10. 2022
Available online June 1 .2023

Keywords:
relations
King Idris
Britain
Libya

Correspondence:
Momin Ali Taher
momin.taher@su.edu.krd

Abstract

Britain was the real supporter of the liberation of Libya from the Italian occupation, and the main supporter of the Libyan economy after independence by helping it close its budget deficit. In return, Britain benefited from Libya's strategic position to preserve its interests in the region. When Libya became independent, Britain focused its efforts to regulate the relationship between the two parties and asked Libya to conclude a temporary military agreement that would allow British forces in the states of Cyrenaica and Tripoli to continue to stay on Libyan territory within their bases, and that temporary agreement was renewed annually until it was replaced by the Treaty of Alliance and Friendship between the two parties on 29 July 1953 AD. Egypt launched a severe media campaign against the treaty, which provoked opposition elements inside Libya, as the city of Tripoli witnessed demonstrations against the signing of the treaty and the police intervened to suppress it**.**

The Libyan government was insisting on maintaining its good relations with Britain and avoiding problems with it. However, the outbreak of the Suez Crisis exposed the Libyan-British relations to a crisis that the Libyan government wished to avoid. The Libyan Cabinet decided to support the nationalization of the Suez Canal and the curtailment of the British forces present in the military bases in Libya to prevent their participation in any military action against Egypt, and these attitudes negatively affected the Libyan-British relations. However, in 1958 AD, the Middle East region witnessed dangerous political developments that prompted Britain to re-establish its strong adherence to its military presence in Libya, and Libya subsequently became very important for Britain, especially after the discovery of oil in it, which does not need to cross the Suez Canal until it reaches Europe.

DOI: 10.33899/radab.2023.178513 , ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تطور العلاقات السياسية الليبية- البريطانية خلال لعهد الملكي (1951-1969م)

مؤمن علي طاهر* **كامران محمد حاجي****

المستخلص:

تُعدُّ بريطانيا المؤيد والمساند الحقيقي لتحرير ليبيا من الاحتلال الإيطالي، والداعم الرئيس للاقتصاد الليبي بعد الاستقلال وذلك بمساعدتها في سد عجز ميزانيتها ، وفي مقابل ذلك استفادت بريطانيا من موقع ليبيا الاستراتيجي للحفاظ على مصالحها في المنطقة. وحينما استقلت ليبيا ركزت بريطانيا جهودها لتنظيم العلاقات بين الطرفين وطلبت من ليبيا عقد اتفاقية عسكرية مؤقتة تسمح للقوات البريطانية في ولايتي برقة وطرابلس بالاستمرار في البقاء على الأراضي الليبية داخل قواعدها ، وكانت تلك الاتفاقية المؤقتة تجدد سنوياً إلى أن حلّت محلها معاهدة التحالف والصداقة بين الطرفين في 29 تموز/ يوليو 1953م. وقد شنت مصر حملة إعلامية شديدة ضد المعاهدة، مما أثار عناصر المعارضة في داخل ليبيا وخارجها ، إذ شهدت مدينة طرابلس تظاهرات ضد توقيع المعاهدة وتدخلت الشرطة لقمعها.

كانت الحكومة الليبية مصرة على الاحتفاظ بعلاقاتها الجيدة مع بريطانيا وتجنب المشاكل معها، إلا أن إندلاع أزمة السويس قد عرض العلاقات الليبية- البريطانية لأزمة كانت الحكومة الليبية ترغب في تجنبها. إذ قرر مجلس الوزراء الليبي تأييد تأميم قناة السويس وتحجيم القوات البريطانية الموجودة في القواعد العسكرية في ليبيا للحيلولة دون مشاركتها في أي عمل عسكري ضد مصر، وقد انعكست تلك المواقف سلباً على العلاقات الليبية- البريطانية. إلا أن منطقة الشرق الأوسط شهدت في عام 1958م تطورات سياسية خطيرة دفعت ببريطانيا إلى إعادة تمسكها الشديد بوجودها العسكري في ليبيا، وأصبحت ليبيا بعد ذلك في غاية الأهمية بالنسبة إلى بريطانيا، ولاسيما بعد اكتشاف النفط فيها والذي لا يحتاج إلى عبور قناة السويس حتى يصل إلى أوربا.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، الملك إدريس، بريطانيا، ليبيا

المقدمة

اشكالية البحث:

تعالج هذه الدراسة موضوع تطور العلاقات الليبية- البريطانية في العهد الملكي (1951-1969م)، وتأتي أهمية الموضوع في دراسة استقلال ليبيا وعلاقاتها مع إحدى القوى العظمى في العالم في مدة تميزت ببروز ظاهرة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي وظهور التيار القومي الناصري وانعكاس صراع تلك القوى على تاريخ المنطقة. وكذلك معالجة القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا ومعاهدة الصداقة والتحالف التي ربطت ليبيا ببريطانيا وبالتالي بالمعسكر الغربي.

تمت صياغة عدد من التساؤلات تولت الدراسة الإجابة عنها ومنها: ما الموقف البريطاني تجاه قضية استقلال ليبيا؟ كيف كانت علاقة الملك إدريس مع بريطانيا؟ ما تداعيات عقد معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا ؟ وما ردود الفعل الداخلية والخارجية تجاه عقد المعاهدة ؟ وما انعكاسات أزمة السويس على العلاقات الليبية- البريطانية؟

التمهيد:

تعود بداية العلاقات الليبية- البريطانية إلى منتصف القرن (17م)، إذ عين صامويل توكر(**Samuel** Toker) أول قنصل لبريطانيا في ولاية طرابلس الغرب لتنمية العلاقات التجارية بين البلدين[1]. وظهرت أهمية ليبيا للحلفاء في أثناء الحرب العالمية الثانية، حينما جرى اتصال بين الأمير إدريس السنوسي[2]والجنرال ويلسون (Wilson) القائد العام للقوات البريطانية في مصر سنة 1940م، واتخذ ذلك الاتصال طبيعة التحالف بعدما تلاقت مصالح بريطانيا بتطلعات الأمير إدريس السنوسي

*** مدرس مساعد / طالب دكتوراه / قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة صلاح الدين.**

**** استاذ مساعد /قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة صلاح الدين.**

(1) عبدالله خليفة الخباط، العلاقات السياسية بين طرابلس الغرب وانجلترا(1795-1832م)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985م، ص 15.

(2) ولد محمد ادريس السنوسي في عام 1890م ، وتولى قيادة الحركة السنوسية في عام 1916م. وبعد جهاد مرير أعلن إدريس السنوسي استقلال ليبيا في 24 كانون الأول/ديسمبر 1951م، واتخذ لنفسه لقب ملك المملكة الليبية المتحدة. وقد ظل ملكاً على ليبيا حتى 1 أيلول/سبتمبر 1969م، حينما أطاح بحكمه عدد من الضباط بقيادة العقيد معمر القذافي (1942-2011م)، وكان وقتها في تركيا للعلاج ثم توجه إلى مصر، وسكن في ضيافة الدولة المصرية حتى وفاته في 25 مايس/مايو 1983م. للمزيد من المعلومات ينظر: هند عادل إسماعيل النعيمي، محمد إدريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا1890-1952م، دار ومكتبة قناديل، بغداد، 2018م.

الوطنية[3]. فقدمت بريطانيا تسهيلات مهمة لإقامة وتمويل الجيش الليبي من السنة نفسها[4]، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة البريطانية رسمياً بأهمية المساعدات التي قدمها الليبيون بقيادة الأمير إدريس السنوسي في أثناء الحرب[5]، إلا أنها لم تقطع لهم وعداً بالاستقلال ، بل وعدتهم بتحريرهم من الظلم الايطالي فقط ، إذ أكد أنطوني إيدن (Anthony Eden) وزير الخارجية البريطانية أن حكومته مصممة عند انتهاء الحرب ، على أن لا يخضع السنوسيون في برقة ثانية للسيطرة الايطالية مهما كانت الظروف[6].

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن دحر قوات المحور ، وهزيمة القوات الايطالية ورحيلها عن ليبيا ، ودخول القوات البريطانية إلى برقة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1942م، وطرابلس في 23 كانون الثاني/يناير 1943م، وقد رحب السكان بهم نتيجة ارهاقهم من الحكم الإيطالي[7]. وبذلك خضعت ولايتا برقة وطرابلس للإدارة العسكرية البريطانية.

توثقت العلاقة بين الأمير إدريس السنوسي والحكومة البريطانية في مدة حكم الإدارة العسكرية البريطانية (1943-1951م)[8]، وكان إدريس السنوسي يشعر بحاجته الماسة إلى بريطانيا لتقف بوجه الأطماع الإيطالية ومنع عودتها ثانية إلى ليبيا ، وكذلك ضد الأطماع الفرنسية في فزان التي يتشبث الفرنسيون بوجودهم العسكري فيها[9]. كما أن بريطانيا تسعى بعد خروج قواتها من سوريا ولبنان عام 1946م، ومن فلسطين عام 1948م واحتمال جلاء قواتها عن قناة السويس لكي تكون لها قاعدة عسكرية في برقة ذات الساحل الطويل على البحر المتوسط تكون مركز تجمع للقوات البريطانية وذلك للدفاع عن مصالحها في المنطقة[10].

وحينما بحث مستقبل المستعمرات الايطالية السابقة للمرة الأولى في مؤتمر بوتسدام[11] وقفت بريطانيا ضد مطالب الاتحاد السوفيتي بوصايته على ليبيا ضمن توزيع المستعمرات على الدول المنتصرة [12]. وبعد فشل الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا، الاتحاد السوفيتي) في تسوية القضية الليبية في عدد من المؤتمرات الدولية أُحيلت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أيلول/ سبتمبر 1948م[13].

أرسلت هيئة الأمم المتحدة لجنة التحقيق الرباعية للبحث في مصير المستعمرات الإيطالية، وحينما زارت برقة، اجتمعت يوم 19 أيار/مايو 1948م بالأمير إدريس السنوسي ، وفي ذلك الاجتماع أوضح السنوسي رغبته في التحالف مع بريطانيا برّاً وجواً وبحراً[14].

وحينما أعلن إدريس السنوسي استقلال برقة في حزيران/يونيو 1949م، رحبت السلطات البريطانية بها[15]، على أن يلتزم بقبول الوصاية البريطانية عليها في الأمم المتحدة ، كما عبّرت عن سرورها برغبة الأمير إدريس السنوسي بعقد معاهدة

---

[3] إدريس محمد حسين أبوبكر، دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للمملكة الليبية(1911-1969م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2016م، ص 255.

[4] مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي/مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، إنترناشنال بوكس- الهاني، لندن، 1992م، ص 213.

[5] إيريك آرمار فولي دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، ت: محمد عبدة بن غلبون، ط2، منشتر، د.ن، 1990م، ص67؛ عزالدين عبدالسلام مختار العالم، تاريخ ليبيا المعاصر/السياسي والإجتماعي 1922- 1948م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، بنغازي، 2000م، ص 221.

[6] عمر إبراهيم الفتحلي، اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا، المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، د.م، 1982م، ص 78.

[7] د.ك.و، رقم الملفة 4692، رقم التصنيف 311، و19، ص33.

[8] ادريس محمد حسين ابوبكر، المصدر السابق، ص 255.

[9] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات الليبية- الأمريكية 1945- 1960م/ رؤية استراتيجية، دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق، 2012م، ص 156.

[10] عباس رشدي العماري، الثورة الليبية جذورها وحاضرها، وزارة الخارجية ، معهد دراسات دبلوماسية، مطبعة اكاديمية ناصر العسكرية العليا، د.م، د.ت، ص 73.

[11] عقد في بوتسدام في المانيا من 17 تموز/يوليو إلى 2 آب/أغسطس 1945م، وكان المشاركون هم الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، اجتمعوا ليقرروا كيفية إدارة المانيا التي وافقت على الاستسلام غير المشروط، كما تضمنت أهداف المؤتمر انشاء نظام مابعد الحرب وقضايا معاهدة السلام ومواجهة آثار الحرب. للمزيد ينظر :حيدر عبد الجليل الحربية، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية (1945-1947م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، البصرة، 2005م، ص ص 98 -160.

[12] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970م، ص 64.

[13] د.ك.و، رقم الملفة 4692، رقم التصنيف 311، و31، ص 58.

[14] سامي حكيم، ثورة ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1971م، ص 238.

[15] سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970م، ص98.

تنظيم العلاقة بين الطرفين؛ لذا دعت بريطانيا الأمير إدريس ورئيس وزراء حكومة برقة فتحي الكيخيا[16] لزيارة لندن، إذ وقعا إتفاقية لندن 1949م بالحروف الأولى[17].

تزامنت تلك التطورات مع استمرار مناقشات مطولة للقضية الليبية في هيئة الأمم المتحدة وبعد سلسلة من الأجتماعات أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949م قرار رقم (289) نص على: أن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة ذات سيادة في مدة لاتتجاوز أول كانون الثاني/ يناير 1952م [18]. ولمساعدة الليبيين على الاستقلال عينت الأمم المتحدة أدريان بلت(Adrian pelt) الهولندي الجنسية ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة مندوباً لها في ليبيا[19]، وقد تسلم بلت مهام منصبه في أول كانون الثاني/ يناير عام 1950م[20].

وكان مندوب الأمم المتحدة أدريان بلت يشرح للأمير إدريس استعداد بريطانيا لتقديم المساعدة المالية لليبيا لسدّ عجز ميزانيتها ، اذ لم يكن هناك مصدر آخر لسد ذلك العجز، و إذا أرادت ليبيا أن تستقل فلابد لذلك العجز أن يسد. وفي جلسة أخرى كرر المندوب كلمة المساعدة البريطانية وأثرها، فغضب السنوسي وقال: **"نحن لا نقبل حسنة، ولا نريد حسنة، إن بريطانيا لها مصالح في بلادنا وهي تدفع من أجل مصالحها، فكفَّ هذا الحديث عن المساعدة البريطانية"**[21]. هنا تظهر شخصية إدريس السنوسي ونضجه السياسي وروحه الوطنية إذ كان يعمل بإخلاص للاستفادة من المصالح المتبادلة ليصل ببلاده إلى شاطىء الأمان.

أولاً: العلاقات الليبية- البريطانية في عهد حكومة محمود المنتصر الأولى (1951-1954م):

الاتفاقية العسكرية المؤقتة:

تعرضت ليبيا عشية استقلالها لضغوط المقيم البريطاني في ليبيا روبرت بلاكلي (T.R. Blackley)، لتوقيع اتفاقية فرضت عليها من خلال التهديد بعدم الاعتراف باستقلالها[22]. لذا قامت حكومة محمود المنتصر ليلة 24 كانون الأول/ديسمبر 1951م بإبرام اتفاقية عسكرية مؤقتة مع بريطانيا تسمح للقوات البريطانية في ولايتي برقة وطرابلس بالاستمرار في البقاء على التراب الليبي داخل بعض القواعد[23]. وفي المقابل تعهدت بريطانيا بتسديد العجز في الميزانية الليبية. وكانت تلك الاتفاقية المؤقتة تجدد سنوياً إلى أن تحل محلها اتفاقية يوافق عليها البرلمان الليبي بعد انتخابه[24]. لم تقترف ليبيا بذلك سابقة جديدة في تعاملها مع بريطانيا ، فقد سبقه العراق حينما وقع معاهدة تحالف معها عام 1930م، كما فعلت مصر الشيء نفسه عام 1936م، ولذلك كان الملك إدريس يدرك تماماً أن لا استقلال بدون معاهدة مع بريطانيا[25].

اعترفت الحكومة البريطانية بالمملكة الليبية المتحدة حال اعلان استقلالها، ووصل إلى بنغازي ألك كيركبرايد (Alec Kirkbride) الذي كان سفيراً لبريطانيا في الأردن لتقديم أوراق إعتماده بصفته أول سفير بريطاني في ليبيا[26]. وعشية استقلالها كانت الحكومة الليبية في موقف صعب لا تحسد عليه ، فهي من ناحية كان عليها أن تجد موارد مالية للإنفاق على

---

[16] فتحي عمر منصور الكيخيا (1901 – 1958م): محامٍ وسياسي ليبي تولى عدداً من المناصب المهمة في الدولة، في أيلول/ سبتمبر 1949م أصبح أول رئيس وزراء لإمارة برقة ، ثم نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للعدل في أول حكومة بعد الاستقلال، أصبح سفيراً لليبيا لدى الولايات المتحدة الامريكية في آذار/مارس 1954م حتى وفاته في آب/أغسطس عام 1958م. أبوبكر علي الشريف، وزراء الملك إدريس السنوسي، دار تيرا، بنغازي، 2021م، ص ص 234- 236.

[17] هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية- الليبية مع تحليل للمعاهدة الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م، ص247؛ مي فاضل مجيد الربيعي، المملكة الليبية في عهد الملك إدريس السنوسي، دار الحكمة، بغداد، 2019م، ص153.

[18] د.ك.و، رقم الملفة 2669، رقم التصنيف 311، و22، ص69؛

Adrian pelt, Libyan Indepence and the United Nations A Case of planned Decolonization, Center For Libyan Studies,U.S.A ,2016 , P 893.

[19] عبدالعزيز الفضالي، محطات في تاريخ استقلال ليبيا، جريدة أبو الهول، مصر، 2013م، www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=26082#.YmuL7VRBzIX

[20] إبراهيم العربي محمد المرابط، مندوب هيئة الأمم المتحدة السيد أدريان بلت ودوره في مسيرة استقلال ليبيا، مجلة كلية الآداب، العدد 29، ج1، جامعة الزاوية، 2020م، ص25.

[21] محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر/ صفحات من التاريخ السياسي/دولة الإستقلال/ الحقبة غير النفطية(1951-1957م)، ط2، ج1، مجلد 2، مركز دراسات الليبية، أوكسفورد ، 2017م، ص 35.

[22] F.R.U.S. 1952-1954, Vol, X,Telegram From The Minister In Libya to the Department of state, Tripoly, January12, 1953, PP 568-570.

[23] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص 36.

[24] مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 156.

[25] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي وأزمة الحكم في ليبيا/ أضواء على سياسة محمود أحمد المنتصر تجاه القواعد الأجنبية، دار الرواد، طرابلس، 2021م، ص ص 47-48.

[26] Ruth First, Libya, The Elusive Revolution, Africana Publishing, New York, 1974, p 87.

مؤسسات الدولة الناشئة كالتعليم ، الصحة ، الأمن ، الزراعة ، الدفاع وغيرها ، في الوقت الذي لا تمتلك فيه ما يسد جانباً واحداً من تلك الطاقات المتعددة وليس لها أية موارد منظورة في الأفق يمكن الاعتماد عليها[27].

وفي ذلك الوضع الحرج لجأت الحكومة الليبية إلى الأمم المتحدة. فطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط/ فبراير 1952م من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها أن يدرس السبل والوسائل التي يمكن أن تنتهجها الأمم المتحدة لتزويد ليبيا بالمساعدة[28]، فعلى الرغم من أن المجلس أصدر توصية قوية إلى جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة يناشدهم بتقديم العون المالي والتقني لليبيا، وعلى الرغم من أن الوفد الليبي في المجلس بذل جهوداً مضنية واتصالات مكثفة مع جميع أعضاء الوفود، إلّا أنه تقدم أية دولة من الدول مساعدة لليبيا تنفيذاً لتلك التوصية[29].

معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا (1953م):

قبل أن تشرع حكومة المنتصر[30] في الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن المعاهدة تؤمن من خلالها ليبيا الحصول على الموارد اللازمة لها، قررت اللجوء إلى الحكومتين العربيتين الوحيدتين اللتين كان بمقدورهما مساعدة ليبيا مالياً، وهما حكومتا مصر والعراق[31]، لذا قررت الحكومة إيفاد وزير الدفاع علي الجربي إلى مصر والعراق للحصول منهما على مساعدات مالية، إلا أنّ علي الجربي عاد من رحلته خالي الوفاض ، وناقشت الحكومة نتائج محادثاته في مصر والعراق، ولم يكن أمامها بدائل سوى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة من أجل الحصول على مساعدات مالية وغيرها[32]. والحق أن الوثائق العراقية لم تشر إلى أن الجربي طلب دعماً مالياً من العراق لبلاده، بل طلب دعماً عسكرياً لإنشاء جيش ليبي حديث ، وقد استجابت الحكومة العراقية لطلبه وأرسلت عدة بعثات عسكرية إلى ليبيا لتأسيس وتدريب الجيش الليبي[33].

شرعت بريطانيا في اجراء مباحثات تمهيدية مع محمود المنتصر رئيس وزراء الليبي في ايار/مايو1952م، من أجل إبرام معاهدة الصداقة والتحالف مع ليبيا. من حيث المبدأ كان هناك اتفاق بين الطرفين حول نقاط أساسية، تتمثل ببساطة في أن يكون لبريطانيا قواعد عسكرية في ليبيا في مقابل مساعدات مالية تقدمها للحكومة الليبية، لكن هناك خلاف حول عدد من النقاط[34].

وكان أول نقطة خلاف بينهما تتعلق بمدة المعاهدة، ففي 7 أيار/ مايو 1952م أظهرت وزارة الخارجية البريطانية لسفارتها في طرابلس مخاوفها من اقتراح محمود المنتصر، القائل بأن المعاهدة يجب أن تستمر لمدة خمسة عشر عاماً فقط ، وكان مبررها لتلك المخاوف أنّه لاتفي بمتطلباتهم. وطلب من السفارة أن يشرح مرة أخرى أنه بدون ضمان الحيازة لمدة خمس وعشرين سنة لن يكون من المفيد بناء ثكنات ومنشآت دائمة ، كما بيّن لها أن عرضهم للمساعدة المالية استند الى افتراض المنح ضماناً حقيقياً بالحيازة لقواعدهم في ليبيا[35]. فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الليبية كانت تطالب بتعويض مالي ضخم لقاء استعمال القواعد، بينما كانت بريطانيا ترغب في دفع أقل مبلغ ممكن. وكذلك عدم موافقة الجانب الليبي على طلب الحكومة البريطانية بسماح الدول الصديقة لها باستعمال تلك القواعد. وكان ثمة نقطة خلاف أخرى هي أن بريطانيا طلبت أن يكون أفراد القوات البريطانية المسلحة غير خاضعين للقضاء الليبي داخل القواعد وخارجها ، ومع أنّ الحكومة كانت مستعدة لقبول ذلك مادامت

---

[27] مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003م، ص229.

[28] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص 36.

[29] مصطفى بن حليم، إنبعاث أمة...، ص 255.

[30] محمود أحمد عمر المنتصر(1903-1970م): سياسي ودبلوماسي ورجل دولة ليبي ، تولى عدداً من المناصب المهمة في الدولة منها: رئاسة حكومة طرابلس في مدة الإدارة الاعسكرية البريطانية، وأصبح في نيسان/إبريل1951م، رئيساً للحكومة الليبية المؤقتة، وكلفه الملك إدريس بتشكيل أول وزارة عقب الاستقلال (1951/12/24- 1954/2/15م) ثم شكل المنتصر وزارته الثانية في المدة (1964-1965م). فضلاً عن ذلك تولى المنتصر مناصب أخرى مثل: سفير ليبيا في لندن (1954-1957م)، مستشار الملك(1957م)، سفير ليبيا لدى إيطاليا (1957-1960م)، رئيس الديوان الملكي (1965-1969م). ينظر: صادق فاضل زغير الزهيري، محمود أحمد المنتصر ودوره السياسي في ليبيا، دار الرواد، طرابلس، 2017م.

[31] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص 39.

[32] المصدر نفسه، ص 41.

[33] علي عظم محمد، العراق وقضية استقلال ليبيا/دراسة وثائقية أولية، مجلة دراسات نجفية، مركز دراسات الكوفة، السنة الأولى، العدد 1، جامعة الكوفة، النجف، 2004م، ص ص 220- 225.

[34] صادق حجال، ليبيا و إشكالية بناء الدولة- الأمة (1951- 2017م)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019م، ص 58.

[35] F.O,70371/97290-16265, From Foreign Office to Tripoli, Telegram No.189, of 7 th May, 1952.

القوات داخل القواعد ، إلا أنها أصرت على أن تنظر المحاكم الليبية في أية جريمة تقع خارج تلك القواعد وانتهت تلك المشكلة بتلبية رغبة الليبيين[36].

قابل الوزير المفوض البريطاني رئيس وزراء الليبي محمود المنتصر في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1952م، وتم الإتفاق بينهما على الشروع في المفاوضات الرسمية في أقرب وقت ، والاسراع بها ، بحيث تنتهي من أمرها في شهر كانون الثاني/ يناير القادم، إن أمكن ذلك ، وعلى ضرورة الفراغ من أمر المعاهدة قبل 31 اذار/مارس 1953م، أي قبل بدء الميزانية ؛ لأن عقدها يتوقف عليه إعداد تلك الميزانية وإذا لم تصل إلى نتيجة فسيضطر الجانبان إلى تجديد الاتفاقية المالية المؤقتة بينهما[37].

وفعلاً بدأت المحادثات الرسمية في بنغازي ، بين الحكومتين الليبية والبريطانية في 15 كانون الثاني/ يناير 1953م ، من أجل عقد معاهدة تحالف وصداقة ، وإتفاقية عسكرية وأخرى مالية. ولمّا طال أمد المفاوضات اتفق الجانبان في 21 أذار/مارس من السنة نفسها على تمديد الاتفاقية المالية المؤقتة بينهما حتى 31 تموز/ يوليو 1953م[38].

وتطورت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في تلك الأثناء ، إذ صدر مرسوم ملكي في 2 نيسان/ابريل 1953م ، بتعيين منصور بن قدارة[39] مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لليبيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية[40]، وفي 11 آب/ أغسطس من السنة نفسها قدم ابن قدارة أوراق اعتماده إلى وزارة الخارجية البريطانية[41].

وبالتزامن مع سير المحادثات بين الجانبين البريطاني والليبي انتشرت شائعة ولا سيما في برقة، تقول إن الملك لايرغب في توقيع المعاهدة مع بريطانيا ، لذا استغل محمد عثمان الصيد[42] وزير الصحة، فرصة اجتماع الملك إدريس بحكومته ليسأله إلى أي مدى هناك ضرورة لتوقيع المعاهدة مع بريطانيا ؟ فأجاب الملك قائلاً: **"الاتفاق مع بريطانيا ضروري جداً لمصلحة ليبيا ولضمان أمنها واستقلالها. وإذا كانت الضرورة تحتم توقيع معاهدة مع بريطانيا، وسيعاد فيها النظر بعد عشر سنوات، فربما يمنَ الله علينا خلال هذه الفترة بموارد وثروات أخرى تغنينا عن هذه المعاهدة"** أراد بن عثمان بذلك إسكات حاشية الملك الذين يرسلون البرقيات إلى لندن لطعن في مصداقية محمود المنتصر وإضعاف موقفه حتى يضطره للاستقالة[43].

كان الملك إدريس يخشى من مؤامرات بريطانيا على استقلال بلاده و يرى بأنها وراء أغلب النكسات والدسائس في العالم العربي ولذلك كان يتعامل معها بمجاملة كبيرة ويتجنب المشاكل معها[44]. وقد أكد محمد الساقزلي[45] وزير المعارف على ذلك وأظهر مخاوفه من خطورة عدم مسايرة بريطانيا، وقال: إن بريطانيا أخطر دولة على استقلالنا إذا لم نحسن التصرف معها ومسايرتها والاستفادة منها ، ويجب أن لا ندع مجالاً للصحافة مهاجمتها ، إذ كيف يجوز أن نتفاوض معها من جهة ونهاجمها من جهة أخرى ؟ كما نصح المحامي والسياسي المصري حسن البغدادي الحكومة الليبية بالعمل على أساس المصالح المتبادلة مع بريطانيا ؛ لأنّ الأيطاليين لاتزال لهم مطامع في ليبيا ولن يخشوا إلا من بريطانيا ، وأن بريطانيا تطلب أماكن في ليبيا مقابل مساعدتها ، والإيطاليون مستعدون لإعطائها ذلك في مقابل عودتهم إلى ليبيا[46]. يبدو أن الملك إدريس كانت له نظرة واقعية في

---

[36] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 259.

[37] أرشيف محمود المنتصر الشخصي، التقرير الذي رفعه رئيس الوزراء محمود المنتصر إلى الملك إدريس السنوسي في كانون الثاني/يناير 1953م.

[38] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص 42.

[39] منصور بك كامل بن قدارة: سياسي ودبلوماسي ليبي، ولد في دمشق عام 1898م، وأصبح وزيراً للمالية في الحكومة الليبية المؤقتة، وبعد الاستقلال بقي في منصبه في الحكومة التي شكلها محمود المنتصر. وفي 2 نيسان/ابريل 1953م عين وزيراً مفوضاً لبلاده في لندن، ثم أصبح رئيساً للديوان الملكي في 1954/2/21م، وفي 1963/3/19م عين وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني في حكومة فكيني. ينظر: أبو بكر علي الشريف، المصدر السابق، ص ص 314- 316.

[40] أرشيف محمود المنتصر الشخصي، مرسوم ملكي الصادر في 2/ 4/ 1953م.

[41] صحيفة المصري، العدد (5642)، في 1953/8/12م.

[42] محمد عثمان الصيد(1924- 2007): سياسي ليبي من فزان تقلد عدداً من المناصب الوزارية منذ استقلال ليبيا عام 1951م إلى أن تولى رئاسة الحكومة من 17 تشرين الأول/أكتوبر 1960م إلى 19 اذار/ مارس 1963م، وتولت حكومته تعديل الدستور لتصبح ليبيا دولة موحدة بعد أن كانت اتحاداً يضم ثلاثة أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي. ينظر: أبو بكر علي الشريف، المصدر السابق، ص ص 242-244.

[43] محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 87؛ مجلة الإنقاذ، العدد (47)، أيلول/سبتمبر 1998م، ص 50.

[44] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية...، ص 214.

[45] محمد ساقزلي(1892- 1976م): سياسي ودبلوماسي ليبي، أصبح والياً لبرقة في 1951-1952م، ووزيراً للمعارف في حكومة المنتصر الأولى، وأصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية في 1954/2/18م، ودامت حكومته مدة شهرين ثم رئيساً للديوان الملكي. أبو بكر علي الشريف، المصدر السابق، ص ص 246-248.

[46] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي ...، ص 199.

تعامله مع الواقع السياسي وينظر إلى مشاكل ليبيا من جميع الزوايا وخاصة أن ليبيا ليس لها جيش منظم واقتصاد قوي ؛ لذا التجأ إلى طرق دبلوماسية للمحافظة على استقلال بلاده.

وحينما توجه الوفد الليبي إلى لندن برئاسة محمود المنتصر لإكمال المفاوضات مع الجانب البريطاني في حزيران/ يونيو 1953م، أعطى الملك تعليماته للوفد بخصوص التسهيلات العسكرية المزمع اعطاؤها للقوات البريطانية على الأراضي الليبية ، وذلك بأن يتم الإصرار على تقليص مساحة الأرض التي يسمح فيها للقوات البريطانية باستعمالها في أرض ليبيا ، وتضييق التسهيلات الممنوحة لها في أقل نطاق ممكن. وقد تم تحقيقه بعد مفاوضات ومداولات طويلة وشاقة مع كبار مسؤولي وزارة الدفاع البريطانية[47].

وتجدر الإشارة إلى أن طول أمد المفاوضات قبل توقيعها ، دليل قاطع على أن الحكومة الليبية لم تكن على عجلة من أمرها في عقد تلك المعاهدة بل كانت متريثة في كل خطوة تخطوها على ذلك الطريق خشية من الوقوع في أي خطأ قد يضر بمصلحة البلاد[48]. لو كان محمود المنتصر رئيس الحكومة الليبية رجلاً عميلاً لبريطانيا كما يتهمه البعض، لكان بإمكانه أن ينهي المفاوضات في غضون يومين فقط، لكن المنتصر رجل دولة ومصر على مصلحة بلاده.

وبعد عودة محمود المنتصر عقدت الحكومة الليبية عدة اجتماعات ترأسها الملك في قصر المنار. تمت من خلالها مناقشة مواد المعاهدة بشقيها العسكري والمالي، وعلى ضوء ذلك النقاش تمّ تفويض المنتصر لتوقيع المعاهدة مع بريطانيا[49], وبالفعل وقعت المعاهدة في 29 تموز/ يوليو 1953م لمدة عشرين عاماً[50]. وبموجب تلك المعاهدة تعهدت الحكومة البريطانية بتقديم مساعدة مالية سنوية إلى ليبيا يتفق مقدارها بين الطرفين في مستهل كل خمس سنوات على أساس ميزانيات السنوات الخمس الماضية، أما المبلغ المتفق عليه في مدة السنوات الخمس الأولى فهو في حدود ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسة وسبعين ألف جنيه استرليني ، تخصص مليون جنيه منها للتنمية الاقتصادية والباقي كمعونة مالية لسد العجز في الميزانية العامة لليبيا[51].

تكونت معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا من ديباجة وسبع مواد، نصت المادة الأولى على سيادة السلم والصداقة بين الطرفين وتعهدهما بعدم اتخاذ مواقف تتنافى مع تلك المعاهدة أو خلق ايّ طرف منهما مصاعب للطرف الآخر، وأوجبت المادة الثانية على كل طرف أن يهبَّ لنجدة الطرف الآخر إذا ما اشتبك في حرب مع طرف ثالث ، وفي حالة وجود تهديد لأي منهما يتفق الطرفان على اتخاذ التدابير اللازمة ، أما المادة الثالثة فأكدت أن مصلحة الطرفين المتعاقدين تقتضي استعدادهما للدفاع المتبادل وصيانة الأمن والسلم الدوليين ، وأن يقدم كل طرف ما بوسعه للطرف الآخر، وفي مقابل التسهيلات التي تقدمها الحكومة الليبية للقوات البريطانية في ليبيا تقدم الحكومة البريطانية مساعدة مالية لليبيا بشروط متفق عليها، وجاء في المادة الرابعة أن تلك المعاهدة لاتخل بالالتزامات والاتفاقيات الدولية لأيٍّ من الطرفين سواء كانت تتعلق بميثاق الأمم المتحدة او الجامعة العربية أو الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأخرى. أما المادة الخامسة فقد نصت على وضع تلك المعاهدة موضع التنفيذ حال إبرامها في أقرب وقت، وجاء في المادة السادسة أن تلك المعاهدة تبقى نافذة لمدة عشرين سنة، إلا إذا تم تعديلها، أو تبديلها بمعاهدة جديدة باتفاق الطرفين، ويعاد النظر فيها بعد عشر سنوات، وإذا رغب أحد الطرفين بإنهائها في عامها الأخير فعليه أن يبلغ الطرف الآخر قبل سنة من انتهاء أجلها، واذا بقيت سارية المفعول فيمكن تعديلها أو تبديلها أو إنهائها ، على أن يتم ذلك بالطرق الدبلوماسية. وحددت المادة السابعة محكمة العدل الدولية بالبت في أي خلاف قد ينشب بين الطرفين في تفسير نصوصها أو تطبيقها[52].

وفي 4 اب/ أغسطس 1953م عرضت المعاهدة لدراستها من قبل لجنة الخارجية والدفاع في مجلسي النواب والشيوخ ، وقد أبدت اللجنة عدة ملاحظات عليها، منها: لم تذكر المعاهدة عن الإجلاء الفوري للجيوش بعد انتهاء أمد المعاهدة، وأن المادة رقم (3) من الاتفاقية المالية تعهدت بتزويد المراقبين الماليين البريطانيين بنسخ من تقديرات الميزانية السنوية وهو ما يعد تدخلاً مباشراً من قبل بريطانيا في الشؤون الداخلية الليبية[53]. ومع ذلك فقد جاء في تقرير اللجنة بأن اعتبارات دولية وعوامل سياسية

---

[47] مصطفى بن حليم، انبعاث امة...، ص 232.

[48] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي...، ص 236.

[49] محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 88.

[50] هنري حبيب، المصدر السابق، ص 88.

[51] سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، دار المعرفة، القاهرة، 1964م، ص19؛ محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 86.

[52] مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 260؛ ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي...، ص ص 237- 238.

[53] نيكولاي بروشين، المصدر السابق، ص 390.

مهمة حتمت على حكومة ليبيا عقد معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا ، وقد أوضحت الدوائر السياسية الليبية أن تلك الاعتبارات تتلخص في الخطر الإيطالي على ليبيا[54].

شنت مصر حملة إعلامية شديدة ضد المعاهدة وهاجمت إذاعة صوت العرب التي كانت تبث من القاهرة محمود المنتصر ونعته بمحمود المنكسر[55]، وقد أزعجت تلك الحملات الحكومة الليبية، مما حدا برئيس الديوان الملكي اصدار تحذير إلى الصحف المصرية وطالبها بالامتناع عن تعكير الجو بين مصر وليبيا[56]. وعلى الرغم من ذلك فقد وصفت صحيفة (المصري) تلك المعاهدة بأنها رمح في قلب الجامعة العربية[57]. أما عبدالرحمن عزام الأمين العام السابق للجامعة العربية، فقد وصف المعاهدة بين ليبيا وبريطانيا بأنها خديعة الشعب الليبي وسكوت الحكومات العربية عنها هو تمكين للاستعمار وأعوانه من سرقة وطن عربي[58]. كما طالب حسن الهضيبي، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، بالتدخل لإحباط المعاهدة وانقاذ ليبيا، وتحذير مجلس الأمة الليبي من أن يصادق عليها[59]. وقد تجاوبت مع تلك الحملات عناصر المعارضة في داخل ليبيا وخارجها، إذ شهدت مدينة طرابلس تظاهرات في 22 اب/أغسطس 1953م، ضد توقيع المعاهدة وتدخلت الشرطة لقمعها[60]. والجدير بالذكر أن جزءاً من الرأي العام الليبي كان واقعاً تحت تأثير الدعاية المصرية ووسائل إعلامها، والتي تتبنى سياسة مناوئة للقواعد والأحلاف الأجنبية في البلاد العربية[61]. أما بالنسبة للمعارضة الليبية في الخارج، فقد استنكر بشير السعداوي[62] تلك المعاهدة في برقية إلى مجلس النواب جاء فيها: **"إن ما يذاع عن معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا لا يدع مجالاً للشك في أن فرضها استدامة الاحتلال الأجنبي للبلاد وإهدار لحريتها واستقلالها، ونحن نربأ بكم وبحضرات الشيوخ والنواب أن تزجوا بالوطن العزيز في هذه الشرور الوبيلة لقاء معاونة مالية موهومة مهما كان النفع المتأتي منها فهو لا يوازي وأد استقلال الوطن الذي ضحى من أجله أجدادكم وآباؤكم بدمائهم الطاهرة الزكية، ونحن نحملكم المسئولية"**[63].

أما ردود أفعال الصحافة الإيطالية فقد أكدت على صحة هواجس الليبيين ، فقد ذكرت جريدة (السيكولوديطاليا) في أحد اعدادها: **"إنه لمن الواضح أن بلادنا تتحمل أكثر من غيرها قسوة الضربة الأليمة من المعاهدة الليبية – البريطانية..."**، أما جريدة (لوتا بوليتيكيا) الناطقة باسم الحركة الاشتراكية في إيطاليا، فقد كتبت مقالاً بعنوان **"المعاهدة الليبية- البريطانية مؤامرة ضد استقلالنا"**، ووجهت فيه اللوم إلى الأوساط السياسية الإيطالية وطالبت منها المزيد من الاهتمام بالمسائل الليبية التي على حد قولها تقع في نطاق دائرة المصالح الإيطالية[64].

تمت مصادقة البرلمان على المعاهدة في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1953م في جلسة سرية[65]، وقد تلاشت في أثناء تلك الجلسات السرية تلك الخطابات الحماسية النارية التي كان يرتجلها نواب الشعب المعارضون لتوجه الحكومة في الجلسات العلنية، واختفت مواقفهم المتصلبة إزاء إبرام المعاهدة مع بريطانيا وذلك بعد أن تجلت أمامهم الحقائق عارية عن حماس المزايدات والشعارات الرنانة، فانصاع نواب الشعب عن فهم بيقين لتوجه الحكومة وذلك من خلال منحه أغلبية أصواتهم حينما طرح القرار على مجلس الأمة للتصويت عليه[66].

---

[54] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات الليبية الأمريكية...، ص 162.

[55] فاضل المسعودي، مداخلة الأستاذ فاضل المسعودي في ذكرى رحيله الثاني والأربعين، ليبيا يا منانا، مدونة الكاتبة الليبية- البريطانية ليلى أحمد الهوني، 2012/1/1م، http://lelhoni.blogspot.com/2012_01_01_archive.html .

[56] صحيفة المصري، العدد (5631)، في 1953/8/1م.

[57] صحيفة المصري، العدد (5632)، في 1953/8/2م.

[58] صحيفة المصري، العدد (5637)، في 1953/8/7م.

[59] صحيفة المصري، العدد (5648)، في 1953/8/18م.

[60] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص 28.

[61] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي...، ص264.

[62] بشير السعداوي (1884- 1957م): مناضل وسياسي ليبي، أسس حزب المؤتمر الوطني في عام 1948. شارك هذا الحزب في انتخابات 9 شباط/فبراير 1952م، ولم يحصل على نتائج مرضية، اتهم مؤيدوه الحكومة الليبية بتزوير الإنتخابات، فخرجوا في مظاهرات وأعلنوا العصيان المدني. فقامت الحكومة باعتقال السعداوي وابعاده عن الاراضي الليبية، وسحب الجنسية الليبية منه. وظل في السعودية الى عام 1957م، وتوفي في بيروت في أثناء زيارة لها ودفن فيها. ينظر: علياء إسماعيل مصطفى، موقف بشير السعداوي من لجنة التحقيق الدولية الرباعية20 تشرين الأول-20 ايار 1947، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد الاول/ إنساني، كربلاء، 2015م، ص 25.

[63] مضابط مجلس النواب الليبي، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الثاني(1952-1953م)، مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة بطرابلس، 17 آب/أغسطس 1953م، ص 700.

[64] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات الليبية الأمريكية...، ص 163.

[65] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص 28.

[66] مصطفى بن حليم، انبعاث الأمة...، ص 230.

ثانياً: العلاقات الليبية- البريطانية في عهد حكومة مصطفى بن حليم (1954-1957م):

تلا مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الليبي خطاب العرش في أثناء افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة في كانون الأول/ديسمبر1954م، إذ جاء فيها: "... **أما علاقتنا مع حليفتنا بريطانيا فهي جيدة وتقوم على التعاون المتبادل والاحترام الكامل لنصوص المعاهدة التي أقرها مجلسكم الموقر**"[67].

وجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى وزير الدفاع الليبي في تموز/يوليو 1955م، للاطلاع على النظم العسكرية في بريطانيا وزيارة المنشآت والمخازن والمصانع الحربية هناك. وقد صرح الوزير الليبي لجريدة طرابلس الغرب قائلاً: "**لاشك أن هذه الزيارة ستتيح فرصة لنا نحن الليبيين للرقي بجيشنا الباسل حتى يتبوأ مركزه اللائق به بين جيوش الدول الأخرى**"[68]. ثم تلتها في شهر تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها زيارة عبدالمجيد كعبار[69] نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات بمعية عبدالسلام البسيكري[70] وزير المعارف إلى لندن ضمن زيارة استطلاعية[71].

استدعى رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم في 12 أكتوبر/تشرين الأول 1955م، سفيري بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في طرابلس، كل على حدة، وأبلغهما أن الحكومة المصرية عرضت عليه هدية أسلحة مجانية إلى ليبيا ، وأنه سيتعين عليه قبول ذلك العرض ما لم يتخذ الأمريكيون خطوة مماثلة[72]. وكان ذلك مناورة ذكية من مصطفى بن حليم للحصول على مزيد من المساعدات المالية والعينية من كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[73].

وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1955م صرح رئيس الوزراء الليبي بأن سفير بريطانيا والقائم بأعمال السفارة الأمريكية قد أبلغاه أن حكومتيهما قد لبتا طلب الحكومة الليبية وقررتا تقديم هدية للجيش الليبي مكونة من معدات كتيبة مدرعة كاملة التجهيز كدفعة أولى[74]، وفعلاً وصلت تلك المعدات في 31 كانون الثاني/ يناير 1956م[75].

كانت الحكومة الليبية مصرة على المحافظة على علاقاتها الجيدة مع بريطانيا وتجنب المشاكل معها إلا أنّ عدداً من الأزمات ظهرت بينهما في عهد مصطفى بن حليم: وجاءت الأزمة الأولى نتيجة لقرار مجلس الوزراء الليبي بإلغاء لجنة العملة الليبية وإنشاء المصرف المركزي الليبي؛ لأنّ بقاء إصدار العملة الليبية ورسم وتنفيذ السياسة النقدية الليبية في أيدي لجنة العملة الليبية التي يرأسها البريطاني ومقرها في لندن وأغلب موظفيها بريطانيون عدا عضوين ليبيين، انتقاص صارخ للسيادة الوطنية ، حتى أن الدولة لم يكن لها مصرف تحفظ فيه أموالها. وبالمقابل رأت الحكومة البريطانية أن إلغاء لجنة العملة الليبية ونقل صلاحياتها لمصرف مركزي ليبي يتعارض مع المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة الصداقة. فقامت زوبعة شديدة حول إنشاء ذلك المصرف، لكن حينما رأى الإنجليز أنّ الحكومة الليبية مصممة لا محالة على المضي في إنشاء البنك المركزي الليبي تراجعوا وقبلوا وجهة نظرها وتعاونوا معها في تأسيسه[76].

وجاءت الأزمة الثانية بين ليبيا وبريطانيا في أثناء سير مفاوضات الجلاء مع فرنسا، حينما حاول البريطانيون مرات متعددة مؤازرة الفرنسيين بالضغط على الحكومة الليبية، وحينما لم تخضع ليبيا لمطالبهم وأمام موقف متصلب للجانب الليبي توقفوا عن محاولاتهم وانتهت الأزمة الثانية. وبدأت الأزمة الثالثة حينما قامت الحكومة الليبية بتنفيذ سياسة المزايدة والضغوط مع الدول الغربية وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي والتحسن الكبير في العلاقات الليبية المصرية. كل ذلك أثار

---

[67] د.ك.و، رقم الملفة 2692، رقم التصنيف، 311، و22، ص 48.

[68] د.ك.و، رقم الملفة 2692، رقم التصنيف، 311، و2، ص6.

[69] عبدالمجيد الهادي كعبار(1909- 1988م): سياسي ليبي، أصبح رئيس مجلس النواب (1952- 1956م)، ووزير المواصلات والنقل، ونائب رئيس الوزراء في وزارة بن حليم، وفى 14 اذار/مارس 1956م عين وزيرا للخارجية، واحتفظ بمنصبه نائباً لرئيس الوزراء في حكومة بن حليم ذاتها إثر تعديل وزاري. وفي 26 أيار/مايو سنة 1957م كلفه الملك إدريس بتشكيل الحكومة واستمرت حكومته حتى 16 تشرين الاول/ أكتوبر سنة 1960م. للمزيد ينظر: أبوبكر علي الشريف، المصدر السابق، ص ص 167- 170.

[70] عبدالسلام حسين بسيكري(1902-1970م): أحد رجالات دولة الاستقلال، كان عضواً في أول مجلس نيابي سنة 1952م، ثم تقلد وزارة المعارف في حكومة مصطفى بن حليم، وقد أصبح وزيراً للدفاع في وزارة محمود المنتصر الثانية ووزارة حسين مازق، فضلاً عن تعيينه سفيراً لبلاده في عدد من الدول العربية. للمزيد انظر: محمد عقيلة العمامي، في مثل هذا اليوم رحل عبدالسلام حسين بسيكري أحد رجال دولة الاستقلال، 2019/10/28، http://alwasat.ly/news/art-culture/262023

[71] د.ك.و، رقم الملفة 2693، رقم التصنيف، 311، و30، ص60.

[72] A.G.D.A(ARABIAN GULF DIGITAL ARCHIVES), C.A.B 134/1086, CABINT, Middle East Oil Committee Gift Of Arms to Libya,October 28, 1955؛

مصطفى بن حليم، صفحات مطوية...، ص 198.

[73] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية...، ص 199.

[74] د.ك.و، رقم الملفة 2693، رقم التصنيف، 311، و21، ص39.

[75] د.ك.و، رقم الملفة 2694، رقم التصنيف، 311، و55، ص137.

[76] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية...، ص ص 215-216.

حفيظة الإنجليز وبدأوا سياسة تنسيق وتعاون مع الأمريكيين لمقاومة السياسة الليبية الجديدة. وانتهت تلك الأزمة بعد زيارة سلوين لويد (*Selwyn Lloyd*)وزير الخارجية البريطانية(1955-1960م)، لطرابلس في اذار/مارس 1956م، وزيارة بن حليم إلى لندن في حزيران/يونيو من السنة نفسها[77].

وجاءت زيارة مصطفى بن حليم تلك لتعزيز المعاهدة الليبية- البريطانية على أساس أن يضمن لليبيا وضعاً أفضل مع حليفتها بريطانيا، ولإنشاء نواة لقوة جوية وقوة بحرية لاستكمال سيادة ليبيا أسوة بباقي الدول المستقلة[78]، فجرت في لندن مباحثات بين رئيس الوزراء الليبي ونظيره البريطاني في مدة 18 إلى 26 حزيران/ يونيو 1956م، وبعد أسبوع شاق كامل من المباحثات المكثفة تم الاتفاق على زيادة المساعدة البريطانية بتسديد عجز الميزانية الليبية ومقداره مليون جنيه، كما وعد رئيس الحكومة البريطانية مع وزير خارجيته أن يبذلا قصارى الجهود لحمل الحكومة الأمريكية على الاستمرار في تمويل خطة التنمية الليبية بسخاء وعناية. فبينما أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لمدّ ليبيا بالسفن والأسلحة اللازمة لسلاح البحرية ، فإنها رغبت في أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة ليبيا في إنشاء سلاح الطيران[79]. وهكذا عاد الدفء إلى علاقات ليبيا مع بريطانيا، إلا أن اندلاع أزمة السويس[80] قد عرض العلاقات الليبية- البريطانية لأزمة كانت الحكومة الليبية ترغب في تجنبها[81].

قرر مجلس الوزراء الليبي في 11 أب/أغسطس 1956م تأييد تأميم قناة السويس وإدانة أي عدوان على مصر، كما تقرر إبلاغ بريطانيا بأن القوات البريطانية الموجودة في القواعد العسكرية في ليبيا لا يسمح لها مطلقاً بالمشاركة في أي عمل عسكري ضد مصر؛ لأن المعاهدة الليبية- البريطانية تنص على ذلك في مادتها الرابعة[82]. حينئذٍ اقتنعت الحكومة البريطانية أن لا فائدة ترجى من قواعدها في ليبيا في أي عمل عسكري ضد أية دولة عربية وأن حلفها مع ليبيا لا يثمر تعاوناً ضد جيران ليبيا. وبالمقابل فإن الشعب والحكومة الليبية أصابتهما خيبة أمل شديدة تجاه موقف بريطانيا نحو العرب وتعاونها مع إسرائيل[83].

وقد انعكست تلك المواقف والسياسات الليبية المؤيدة لعبد الناصر سلباً على العلاقات الليبية- البريطانية، فأصابتها بالتململ والفتور وانعدام الثقة، وبعد اقدام ليبيا في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1956م على طلب لدخول في مفاوضات مع بريطانيا من أجل إعادة النظر في بنود معاهدة التحالف بينهما، فقد تحول شعور عدم الثقة والتململ لديها إلى غيظ دفين ورغبة أكيدة في الانسحاب من ليبيا، ومحاولة التملص من أعبائها ومن المحاولات الابتزازية للحكومة الليبية[84]. وحسب تقرير المفوضية العراقية في طرابلس الغرب أن الحكومة الليبية كانت تنوي وراء إعلانها للدخول في المفاوضات مع الجانب البريطاني، أن تنسحب القوات البريطانية إلى المعسكرات الداخلية وتبتعد عن المحلات المأهولة بالسكان، كي لا تظهر أمام الناس بمظهر قوات الاحتلال. كما استهدفت الحكومة الليبية انقاص عدد القوات البريطانية المعسكرة في ليبيا مع توسيع الجيش الليبي[85].

قدم النائب المعارض عبدالعزيز الزقلعي اقتراحاً إلى مجلس النواب الليبي بشأن إلغاء المعاهدة الليبية- البريطانية. وفي 31 من كانون الأول/ ديسمبر 1956م عقد مجلس النواب جلسة للاستماع الى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن ذلك الاقتراح، إذ جاء في تقرير اللجنة أن ليس هناك ضرورة في الوقت الحاضر لإلغاء المعاهدة الليبية البريطانية، وأن اللجنة تكتفي بدخول ليبيا في مفاوضات مع بريطانيا لتعديل المعاهدة. وقد أسس مجلس الوزراء الليبي لجنة وزارية برئاسة علي الساحلي[86]

---

[77] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية...، ص ص 217- 226.

[78] د.ك.و، رقم الملفة 2694، رقم التصنيف، 311، و18، ص 58.

[79] مصطفى بن حليم، انبعاث امة...، ص ص 258-259.

[80] قامت أزمة السويس حينما أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles (1888-1959م) في 19 تموز/ يوليو 1956م سحب العرض الأمريكي في بناء السد العالي، وأعقب ذلك سحب كل من بريطانيا والبنك الدولي مشاركتهما في تمويل المشروع، وفي 26 من الشهر نفسه ردّ عبد الناصر بإعلان تأميم شركة قناة السويس مع توجيه حصيلة إيرادها لبناء السد العالي. للمزيد ينظر: محمد حسنين هيكل، حرب ثلاثين سنة/ سنوات الغليان، ج1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989م، ص 46.

[81] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 135.

[82] محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 113.

[83] مصطفى بن حليم، انبعاث امة...، ص 268.

[84] محمد يوسف المقريف، المصدر السابق، ص ص 378- 379.

[85] د.ك.و، رقم الملفة 2695، رقم التصنيف، 311، و69، ص 135.

[86] علي سليمان الساحلي (1924- 2004م): محامٍ وأديب وسياسي ليبي، تقلد عدداً من المناصب العليا في الدولة منها: وزير المالية، المواصلات، العدل، الخارجية، الداخلية، سفير ليبيا في لندن، رئيس الديوان الملكي. ينظر: أبو بكر علي الشريف، المصدر السابق، ص ص 198- 201.

وزير الخارجية لمراجعة نصوص المعاهدة الليبية- البريطانية تمهيداً لدخول المفاوضات القادمة مع بريطانيا، وقد اسند مراجعة الناحية المالية من بنود المعاهدة إلى لجنة أخرى[87].

وكان لعدم وصول مصطفى بن حليم إلى اتفاق مع الجانب البريطاني بشأن المساعدة المالية البريطانية، أحد اسباب استقالته من رئاسة الوزراء، إذ إنه متمسك بطلب الزيادة أمام اصرار الجانب البريطاني على رفض ذلك، ولم يكن بن حليم يرغب في أن يخاطر بسمعته السياسية بقبول ما تعرضه بريطانيا من مساعدة مالية ضئيلة[88].

ومن نتائج أزمة السويس وما ترتب على الدور والموقع البريطاني في الشرق الأوسط أعلنت بريطانيا عن نيتها في إجراء تخفيضات في عدد أفراد قواتها المسلحة وسحب عدد من الحاميات من قواعدها ومعسكراتها في الخارج ، وتم الاتفاق مبدئياً على خفض عدد أفراد القواعد البريطانية في ليبيا إلى ألفي شخص[89]. وكذلك ضعفت أهمية ليبيا بصفتها قاعدة بريطانية بحسب وجهة النظر الاستراتيجية الدفاعية لبريطانيا، وأصبح البريطانييون يوجهون اهتمامهم نحو العراق والخليج، وبالمقارنة مع هاتين المنطقتين فقد أصبحت ليبيا ذات أهمية ثانوية لبريطانيا[90].

ثالثاً: العلاقات الليبية- البريطانية في عهد حكومة عبد المجيد كعبار(1957- 1960م):

انتهت مدة الاتفاقية المالية الليبية- البريطانية في عهد حكومة عبد المجيد كعبار والتي أبرمت سنة 1953م، وبما أن الاتفاقية نصت على أن يتم تجديدها كل خمس سنوات[91]، دخلت الحكومة الليبية في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ؛ لتقدير المساعدات المالية التي ستدفعها الحكومة البريطانية في السنوات الخمس الثانية والتي ستبدأ من أول نيسان/أبريل 1958م[92].

بدأت المشاورات بين الجانبين في 21 كانون الثاني/يناير 1958م واستمرت لمدة شهرين في كل من طرابلس وبنغازي ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق يحقق مطالب الحكومة الليبية نتيجة تمسك الجانب البريطاني بتخفيض مقدار المساعدة السنوية إلى مليوني جنيه. ولمّا وصلت المباحثات الى نقطة يائسة شكلت الحكومة الليبية وفداً برئاسة عبدالمجيد كعبار رئيس وزراء الليبي للتوجه إلى لندن؛ للتباحث مع المسئولين هناك مباشرة حول اعادة النظر في الاتفاقية المالية ومستقبل العلاقات الليبية- البريطانية بصورة عامة. وفي أثناء المباحثات أوضح الجانب البريطاني أنَّ أمامه مشكلات مالية عديدة تحول دون قبولها للمطالب الليبية كاملة ، فتقدمت بعرض قدره مليونا جنيه سنوياً. وبعد بذل أقصى المحاولات تمكن الوفد الليبي من رفع العرض البريطاني إلى (3) مليون و(250) ألف جنيه ليبي[93]، وكذلك الحصول على وعد من الحكومة البريطانية لتقديم الأسلحة الخفيفة والمعدات لتسليح خمسة آلاف جندي ليبي، واستمرار التدريب العسكري مجاناً طوال الخمس سنوات القادمة. كما وافقت الحكومة البريطانية على مساعدة ليبيا لإنشاء نواة للأسطول البحري الليبي بما تحتاج إليه لسلامة موانئها ومياهها الإقليمية[94].

شهد عام 1958م تطورات سياسية خطيرة في الشرق الأوسط دفعت ببريطانيا إلى إعادة تمسكها الشديد بوجودها العسكري في ليبيا، ومن تلك التطورات تزايد النفوذ الناصري في أقطار المشرق العربي على اثر قيام الوحدة السورية- المصرية، وقيام ثورة 14 تموز/يوليو في العراق والإطاحة بالنظام الملكي الموالي للغرب، والتطورات السياسية في كل من لبنان والأردن. لذا قام البريطانيون بإعادة النظر في أهمية ليبيا بالنسبة إليهم بعد فقدانهم لقاعدتهم في العراق، ونتيجة لذلك واستجابة لطلب ليبيا أجلت بريطانيا انسحابها من ليبيا. وأصبحت ليبيا بعد ذالك في غاية الأهمية بالنسبة إلى بريطانيا ، ولاسيما بعد اكتشاف النفط فيها والذي لا يحتاج إلى عبور قناة السويس حتى يصل إلى أوربا، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية بوصفها معبراً إلى أفريقيا ، ونقطة انطلاق جوي إلى الشرق الأوسط ، وكان ذلك مجرد تراجع بريطاني مؤقت عن قرار الانسحاب[95].

رابعاً: العلاقات الليبية- البريطانية (1960-1969م):

---

[87] د.ك.و، رقم الملفة 2695، رقم التصنيف، 311، و59، ص 113.
[88] د.ك.و، رقم الملفة 2695، رقم التصنيف، 311، و19، ص 30.
[89] د.ك.و، رقم الملفة 2695، رقم التصنيف، 311، و23، ص 41.
[90] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات الليبية الأمريكية...، ص 239.
[91] F.O,371/126960, Treaty of Friendship and Alliance between United Kingdom of Great Britain and United Kingdom of Libya, July 29,1953,p88.
[92] محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 128.
[93] د.ك.و، رقم الملفة 2696، رقم التصنيف، 311، و4، ص ص 4- 5؛ و6، ص 9.
[94] د.ك.و، رقم الملفة 277، رقم التصنيف، 411، و30، ص 68.
[95] ظاهر محمد صكر الحسناوي، العلاقات الليبية الأمريكية...، ص ص 280- 281.

طلب الملك إدريس من محمد عثمان الصيد بعد توليه الوزارة المحافظة على علاقات ودية مع الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الغربية ؛ لأنهم ساعدوا ليبيا وقت الحاجة ، وترتبط ليبيا معهم باتفاقيات يجب المحافظة على ما تنص عليه ، وأن لا نختلق لهم مشكلات تتيح لهم التدخل في شؤون ليبيا الداخلية ، ولا نجدد الاتفاقيات حين تنتهي مدتها لأن الأسباب التي حتمت توقيعها قد زالت[96]. وعلى الرغم من ذلك فقد قام محمد عثمان الصيد بتجديد الاتفاقية المالية البريطانية لمدة خمس سنوات أخرى دون ضجة[97]، واستقالت حكومته في 19 اذار/ مارس 1963م[98].

انتهز محمود المنتصر فرصة تشكيل وزارته الثانية لتصحيح سمعته لدى الشعب الليبي التي ساءت بعد توقيعه المعاهدة الليبية- البريطانية في حكومته الأولى، ورأى أنّ فرصة عودته إلى الحكم من جديد قد تمكنه من إلغاء المعاهدة البريطانية والاتفاقية الأمريكية أو تعديلهما وإنهاء وجود القواعد العسكرية في ليبيا ، خاصة بعد أن تحسنت أوضاع ليبيا الاقتصادية إثر اكتشاف النفط بكميات تجارية[99].

وقد أوضح السفير البريطاني السير رودريك ساريل(Roderick Sarell)(1964-1969) شكه في حكمة الملك في اختياره لمحمود المنتصر رئيساً للحكومة في تلك المدة العصيبة التي تمرُّ بها البلاد، وقد نصح السفير حكومته: أن محمود المنتصر الذي تعرفه بريطانيا سنة 1952م ليس هو محمود المنتصر اليوم(سنة 1964م)، ولذلك يجب أن تكون الحكومة البريطانية حذرة ومدعوة الى تفكير جديد حول سياسة بريطانيا نحو ليبيا في المستقبل. واصل السفير البريطاني انتقاداته لسياسة محمود المنتصر في نهاية 1964م، وأوضح أن المنتصر لم يتخذ أي إجراء لكبح القدر الهائل من الحملة الصحفية ضد القواعد والمعاهدات العسكرية، ولم يقتصر عمله بعدم اتخاذ إجراء في ذلك الشأن، بل سعى سراً إلى تشجيع الحملة الإعلامية ؛ لإضعاف أية معارضة من الملك لتغيير سياسته المعروفة. وبيّن السفير أن دوافع المنتصر هي حرصه على سمعته وسمعة عائلته، ومحاولة منه لإزالة ما يعتقده أنها وصمة عار لتوقيعه المعاهدة الليبية- البريطانية والسماح للقواعد العسكرية في ليبيا سنة 1953م، وذلك تمهيداً للسير في ركاب الخط القومي المصري الذي كان يتزعمه عبدالناصر[100].

أعلن محمود المنتصر في 9 اذار/مارس 1964م أنّ حكومته طلبت الدخول في مفاوضات مع انجلترا والولايات المتحدة لتقرير مصير القواعد العسكرية[101]. رحبت الحكومة البريطانية بطلب المنتصر ووافقت على إجلاء قواتها عن طرابلس قبل يوم 31 اذار/مارس 1966م، وعن منطقة بنغازي قبل يوم 31 اذار/مارس 1967م، أما الحامية الصغيرة البريطانية في منطقة طبرق (مطار العضم) فقد اتفقت الحكومتان على السكوت عنها مؤقتاً. وجاء ذلك بعد أن تأكدت بريطانيا من عدم جدوى الاحتفاظ بقوات كبيرة في ليبيا بعد ما وقفت الحكومة الليبية في وجهها سنة 1956م، ومنعت استعمال تلك القوات في الحملة البريطانية على مصر[102].

أسهبت الصحف البريطانية والأمريكية في الكتابة عن المعوقات التي تقف في وجه استمرارية النظام الملكي في ليبيا ، حتى أنَّ عدداً من أعضاء البرلمان البريطاني حذروا الحكومة من استمرار بريطانيا في دعم النظام القائم في ليبيا وعارضوا تسليح الجيش الليبي بالدبابات الحديثة آنذاك ، حتى لاتقع في أيدي معادية للغرب في حالة قيام حركة ضد النظام في ليبيا[103].

كان الملك إدريس يثق ببريطانيا ثقة عمياء، ويتمسك بعلاقاته معها، ولم تتزعزع تلك الثقة حتى بعد تغيير السياسة البريطانية بقدوم حزب العمال إلى الحكم، الذي لم يعط الأنظمة الملكية التقليدية أية أهمية تذكر، بل بالعكس كان يؤيد الحركات الاشتراكية في العالم وفي المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني على وجه الخصوص. وكانت حكومة العمال لاتعطي النظام الملكي في ليبيا اهتماماً، رغم ضخامة مصالحها فيها وسعيها لضمان الصفقات التجارية المتزايدة نتيجة لبدء تصدير البترول[104].

يتضح مما تقدّم أنَّ تطور العلاقات الليبية- البريطانية مرتبطة بالأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة، إذ أثرت هذه الأحداث سلباً وإيجاباً على تلك العلاقات، كما تبين أنّ محور العلاقات بين الطرفين تتمركز حول معاهدة الصداقة والتحالف بينهما إلى نهاية العهد الملكي عام 1969م.

---

[96] محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 136.
[97] بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي، د.ن، د.م، 2008م، ص 110.
[98] أبوبكر علي الشريف، المصدر السابق، ص 243.
[99] بشير السني المنتصر، المصدر السابق، ص 156.
[100] بشير السني المنتصر، المصدر السابق، ص ص 203- 204.
[101] مصطفى بن حليم، انبعاث أمة...، ص 303.
[102] مصطفى بن حليم، صفحات مطوية...، ص 148.
[103] بشير السني المنتصر، المصدر السابق، ص 380.
[104] المصدر نفسه والصفحة.

الخاتمة:

1- لم تكن علاقات ليبيا مع بريطانيا حديثة العهد وإنما يرجع تاريخ تلك العلاقات إلى منتصف القرن (17م)، إلا أن وجود عدو مشترك في أثناء الحرب العالمية الثانية أدى إلى تقرب الليبيين بقيادة إدريس السنوسي من البريطانيين.

2- حاولت بريطانيا من خلال طرح قضية ليبيا في المجال الدولي منع الاتحاد السوفيتي من الحصول على موطىء قدم في ليبيا وفي الوقت نفسه عملت على أن يكون لها مركز خاص ونفوذ سياسي وعسكري في مستقبل ليبيا وإذا لم تتحقق تلك المحاولة فتركز جهودها على برقة التي تدين بالولاء لإدريس السنوسي حليفهم.

3- وبعد تحرير ليبيا من براثن الاستعمار الإيطالي أدرك إدريس السنوسي حاجة بلاده إلى قوة عظيمة تحميها وتساعدها في ظروفها الحرجة. كما ظهر لبريطانيا أهمية ليبيا الاستراتيجية للدفاع عن مصالحها في المنطقة ، أدت تلك المصالح المشتركة إلى عقد معاهدة الصداقة والتحالف بينهما سنة 1953م.

4- شنت الصحافة المصرية حملة إعلامية شديدة على المعاهدة الليبية- البريطانية مما أدى إلى تأجيج التظاهرات ضد المعاهدة داخل ليبيا.

5- أثرت أزمة السويس سلباً على العلاقات الليبية- البريطانية ولاسيما بعد أن منعت السلطات الليبية القوات البريطانية الموجودة على أراضيها من الهجوم على مصر.

6- استغنت ليبيا عن المساعدات الخارجية بعد اكتشاف النفط فيها بكميات هائلة وبدأت المفاوضات بين الجانبين بخصوص انهاء القواعد العسكرية في ليبيا.

Reference

First: Unpublished documents:

1- British national archives:

- F.O (Foreign office), 70371/97290-16265, From Foreign Office to Tripoli, Telegram No.189, May 7, 1952.
- F.O (Foreign office), 371/126960, Treaty of Friendship and Alliance between United Kingdom of Great Britain and United Kingdom of Libya, July 29,1953.

2- Iraqi National Library and Archives:

- Royal court files: (2669), (2692), (2693), (2694),(2695), (2696), (4692).
- Sovereignty council files: (277).

3- Mahmud Al-Muntasir's personal archive:

- the Report submitted by Prime Minister Mahmoud al-Muntasir to King Idris al-Senussi in January 1953.
- the Royal Decree issued on April 2, 1953.

Second: Published Documents:

1- The minutes of the Libyan Parliament, the first parliamentary body, the minutes of the second session (1952-1953), the minutes of the thirty-second session held in Tripoli, August 17, 1953.

2- A.G.D.A(Arabian Gulf Digital Archives), C.A.B 134/1086, CABINT, Middle East Oil Committee Gift of Arms to Libya, October 28, 1955.

3- F.R.U.S. (Foreign Relations of The United States) 1952-1954, Vol, X,Telegram From The Minister In Libya to the Department of state, Tripoly, January12, 1953, PP 568-570.

Third: Books of memoirs:

1- Bashir Al-Sunni Al-Muntasir, Memoirs of a Witness to the Libyan Royal Covenant, no publisher, no location, 2008.

2- Mustafa Ahmed Bin Halim, Folded Pages of Libya's Political History/ Memoirs of the Former Prime Minister of Libya, International Books - Al-Hani, London, 1992 AD.

Fourth: Theses:

1- Haider Abdul-Jalil Al-Harbiyya, Potsdam Conference and the German Case (1945-1947), Master Thesis, College of Education, Basra University, Basra, 2005.
2- Idris Muhammad Hussein Abu Bakr, The role of Idris al-Senussi in the national movement in Libya and his establishment of the Libyan Kingdom (1911-1969), unpublished doctoral dissertation, Girls' College of Arts, Sciences and Education, Ain Shams University, Cairo, 2016.

Fifth: Arabic and Arabized books:

1- Abbas Rushdi Al-Ammari, The Libyan Revolution, Its Roots and Present, Ministry of Foreign Affairs, Institute of Diplomatic Studies, Nasser Higher Military Academy Press, without location, without date.
2- Abu Bakr Ali al-Sharif, Ministers of King Idris al-Senussi, Dar Tira, Benghazi, 2021.
3- Dhahir Muhammed Saqir Al-Hassnawi, Libyan-American Relations 1945-1960/ Strategic Vision, Dar Al-Sharq for Printing and Publishing, Damascus, 2012.
4- _____ , The Royal Covenant and the Crisis of Governance in Libya/ Lights on Mahmoud Ahmed Al-Muntasir's Policy towards Foreign Bases, Dar Al-Rawad, Tripoli, 2021.
5- E. a. V. de Candol, King Idris, the ruler of Libya, his life and era, vol.: Muhammad Abda bin Ghalboun, 2nd edition, Munster, Dr. N, 1990.
6- Henry Anis Mikhael, Anglo-Libyan Relations with an Analysis of the Anglo-Libyan Treaty, Egyptian Public Authority for Authoring and Publishing, Cairo, 1970.
7- Hind Adel Ismail Al-Nuaimi, Muhammad Idris Al-Senussi and his role in the independence of Libya 1890-1952, Qandil Library and House, Baghdad, 2018.
8- Izzaddin Abd al-Salam Mukhtar al-Alam, Contemporary / Political and Social History of Libya 1922-1948, Libyan Jihad Center for Historical Studies, Benghazi, 2000.
9- May Fadhil Majeed Al-Rubaie, The Kingdom of Libya during the reign of King Idris Al-Senussi, Dar Al-Hikma, Baghdad, 2019.
10- Muhammad Hassanein Heikal, The Thirty Years' War / The Years of Boiling, Part 1, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1989.
11- Muhammad Yusuf al-Magriaf, Libya past and present / Chapters in Libyas political history / Libya since independence / the pre-oil era (1951-1957), 2nd edition, Part 1, Volume 2, Center for Libyan Studies, Oxford, 2017.
12- Mustafa Ahmed Bin Halim, Libya: The Emergence of a Nation and the Fall of a State, Al-Jamal Publications, Germany, 2003.
13- Omar Ibrahim Al-Fathali, Trends in Political Development in Libya, International Foundation for Publication and Information, no location, 1982.
14- Sadiq Fadhel Zaghir Al-Zuhiry, Mahmoud Ahmed Al-Muntasir and his political role in Libya, Dar Al-Rawad, Tripoli, 2017.
15- Sadiq Hajjal, Libya and the Problem of Building the State-Nation (1951-2017), Academic Book Center, Amman, 2019.
16- Salah Al-Aqqad, Contemporary Libya, Institute for Arab Research and Studies, Cairo, 1970.

17- Sami Hakim, Libya Revolution, Al-Ferjani Library, Tripoli, 1971.
18- _____, Libya's treaties with Britain, America and France, their analysis and texts, Dar Al-Maarifa, Cairo, 1964.
19- _____, The Independence of Libya between the League of Arab States and the United Nations, 2nd Edition, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1970.

Sixth: Foreign books:

1- Adrian pelt, Libyan Independence and the United Nations A Case of planned Decolonization, Center for Libyan Studies, U.S.A, 2016.
2- Ruth First, Libya, The Elusive Revolution, Africana Publishing, New York, 1974.

Seventh: Academic Research:

1- Ibrahim Al-Arabi Muhammad Al-Murabit, the representative of the United Nations, Mr. Adrian Pelt, and his role in the process of independence of Libya, Journal of the Faculty of Arts, Issue 29, Part 1, Al-Zawiya University, 2020.
2- Ali Azem Muhammad, Iraq and the issue of Libya's independence / preliminary documentary study, Journal of Najaf Studies, Kufa Studies Center, First Year, Issue 1, University of Kufa, Najaf, 2004.
3- Alia Ismail Mustafa, Bashir Al-Saadawi's position on the Quartet International Commission of Inquiry, October 20-May 20, 1947, Karbala University Scientific Journal, College of Education for Human Sciences, Volume 13, Issue One / Humanist, Karbala, 2015.

Eight: periodicals:

1- Al-Masry newspaper, issues: (5631 on 1/8/1953), (5632 on 2/8/1953), (5637 on 7/8/1953), (5642 on 12/8/1953), (5648 on 8/18/1953).
2- Al-Inqath Magazine, Issue (47), September 1998.

Nineth: Websites:

1- Abdulaziz Al-Fadhali, Stations in the History of Libya's Independence, Abou Al-Hol Newspaper, Egypt, 2013. www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=26082#.YmuL7VRBzIX
2- Fadel Al-Masoudi, Professor Fadel Al-Masoudi's intervention on the anniversary of his forty-second departure, Libya Ya Manana, the blog of the Libyan-British writer Laila Ahmed Al-Houni, 1/1/2012. http://lelhoni.blogspot.com/2012_01_01_archive.html.
3- Muhammad Aqila Al-Amami, on this day, Abdel Salam Hussein Basikri, one of the men of the independence state, passed away, 10/28/2019. http://alwasat.ly/news/art-culture/262023